

فانها لا يصلح القول بانفسها **قوله** كالمخيرة ان التي خربت في تعلق نفسها  
**باب خیار الذویة قوله** متفقته تنقب والانتقاب وهو ما يقال له  
 بالتأخر من نقاب بوسمة **قوله** وانفق الة موجود كانه احتراس ان يكون  
 بساط للمعوم **قوله** عدد درعانه الاظهار ان الاعمال جميع ذراع كمن  
 الجوهري قال ناقلا عن سيبويه الذراع مؤنثة وجميع اوزع لا غير **قوله**  
 اقول فيه بحث واقول في هذا البحث بحث فان مراد الفقهاء ان الخيار  
 موقت بوقت الوتية فلان ثبت قبله فان اذ الخدين مجرد الوقت  
 وقوله في الخيار جواب من الشرع وهو ظاهر **قوله** لو لم يوفى العقد بالرضا  
 الخ ولا يخفى ان هذا الوجود اذ توفقت الشرايع الخيار بوقت  
 الوتية فهو واجب الى ما ذكرنا انما **قوله** اكتفى بزوتيه واحدهما جواب  
 فان لم يتفاوت والمجوع جواب فان كان **قوله** وبعلامته ان يعرف من  
 بالحدود في متساو وجزء الجملة معتدلة بانه شرط والجزء ان علامته  
 عدم التساوي وجواز فرض بالحدود في المتفاوتة بالضمته وفيه الزوال  
 المبحر بموجب **قوله** وكفلا الكفل بالفتحة مما يقال له بالفارسي **قوله**  
**قوله** كضرع شاة القنية مع كسر القاف وسكون النون من الاقتناء  
 وهو الاختيار فمن ما يجمل للنسب لا للتجانة **قوله** ما اذ انما اذ باطنه  
 هكذا في سائمة النسخ كمن الفتوى ان يكون امام صفة بالواو وصل ان  
 يكون الواو من الفتوى اذ لو لم يكن كذلك لا يكون ارتباطا بعبارة الفتوى  
 ثم قوله موضع علم معلل لما قبله ظاهر انما بالواو او يكون بالانسان هكذا  
 وظهر نفس مطور غير معلوم موضع علم معلل **قوله** فانها لا تكون ذوتية  
 للزهة حقيقة الظاهر ان بعد العلم بطله فان مجرد ذوتية اللثة لا يكون  
 الا ان يكون المراد ما بعد السراج **قوله** وما رائية جملة حانية عن فعل الشرية

وما

واما نافية **قوله** ولا يعبرق لوقوفه في الوصول **قوله** وفيه وضع المسئلة  
 اي والى الى ان وضع المسئلة والعقب **باب خیار العيب قوله**  
 كالابق ولولا الى ما دون السوساء كان من المولود من اجل كان عن من اصابت  
 اوصار ابوا وديعة اذا خرج من البعد بخلاف اباة من الواصب الى المولود الا في  
 ان لم يعرف منزل المولود او عرفه لكنه لم يقدرا الرجوع اليه **قوله** وان شره يسوا  
 كان من المولود ومن غيره الا اذا سرق من المولى شيئا لا كمال فانه لا يكون عيبا  
**قوله** فان عاوده المماودة الرجوع الى الامر الاول يقال عاوده  
 الخ **قوله** فاذا حصل عند البايع والضرع وعند المشتري جميعها مسألة  
 بحيث من يكون في الكفاية وجميعه اشترى بمسكا حقا فوجبه ببول في  
 الفرائض وتعيينه لعيب آخر كان له ان يرجع بقبضان العيب فلو  
 رجع بقبضان العيب ثم كثر العيب فزال فللبايع ان يسترد ما اعطى  
 من القبضات ولو قال العيب بالملوخ **قوله** لا اتصال بينهما لان سبهما  
 في القسوت العيب وصفق المنانة وقلة المبالاة وفي الكد حبت في الباطن  
 وداية والمطبخ **قوله** راحة الا بطنه هو كسر الفوق وكسوة العادة وبالطاه  
 المهمة ما يقال له بالفارسي **قوله** ذوة الفلام فانما ليست لعيب  
 وذكر في الخلاصة ان البحر في الفلام اللعدي **قوله** مزرعة المشتري وانما  
 الباع على ما سيجي افضلته **قوله** اذ لا يقع ان انا اهدى هابذ الان وفيه قضاء  
**قوله** اوتت السويق التي تطلق **قوله** الا ان الشرعية تمنع من الرد  
 والفتح حصول التواء فيمنع ربة الوتية البعور والخس وهو منقوض  
 حصنها فتأمل **قوله** فانها قاطع لكسوة الباع الى غيره لان منتهى بهائم الانباء  
 فاعلم كما علان قاض **قوله** لانه استحق ذلك المكثر اي المشتري بحق البيع

في